



قواعد اللغة العربية بين الثبات والانحراف Grammar between constant and deviancy

نبق عبد القادر

1-المدرسة العليا طالب عبد الرحمن بالأغواط

a.nebeg@ens-lagh.dz

تاريخ القبول: 2021/01/27

تاريخ الاستلام: 2020/07/22

الملخص:

يجب على المهتمين بالشأن التربوي والتعليمي أن يفرقوا بين القاعدة والتّقييد فالقاعدة جوهر تضمّنها كلام العرب قبل وضع علم النّحو؛ فهي ثابتة تستند إلى وصف الواقع الثّابت من الاستعمال اللّغوي الصّحيح الذي ارتضاه العرب وعلماء العربية في عصر الاستقراء والاحتجاج.

والتّقييد وسيلة إنتاج القاعدة ومنهج دراستها وتفسيرها؛ وهو بهذا المعنى الجزء المتغيّر من النّحو هذا التّفريق يجعلنا نجيب عن كلّ دعوة للتّيسير أن يمسّ تيسيرها ذا الجانب المتغيّر في النّحو وهو التّقييد، لا الجانب الثّابت فيه وهو القاعدة؛ فالانحراف عن القاعدة غير مقبول؛ لأنّه انحراف عن كلام العرب.

الكلمات الدّالة:

القاعدة، التّقييد، الثّبات، الانحراف، التّيسير.

Summary:

Those who are interested in educational issues and should make the educational difference between grammar and grammatical because the rule is a core of Arabic words before the development of grammar, and it is fixed on the basis of a descriptive the reality of the true linguistic use that Arabs and Arab scholars have accepted in the age of extrapolation and protest. This fragmentation makes us respond to all the calls for the easiest to be affected by its facilitation, which is the decision to be made, not the one in which it is founded, which is the rule, because the deviation from the rule is unacceptable; Because it is a deviation from the words of the Arabs.

Keys Word :

rule, vomiting, constancy, deviancy, simplification.

1. - مقدمة

القاعدة في أي لغة هي الحقيقة الثابتة الناتجة من استقراء لغة كل قوم وهي كما يقرها أغلب الباحثين في مجال اللغة العربية نابعة من استقراء كلام العرب والتفصيدها والجزء المتغير من النحو، ومن بعدهما يأتي منهج الدراسة والتفسير وإن شئت قلت التعليم، وهذا ما يهمننا في بحثنا، وهو محاولة للكشف عن وجوه الانحرافات الخطيرة عن القاعدة فالداء شكوى صعوبة النحو والدواء تيسيره دون المساس بالعنصر الثابت (القاعدة) وذلك بوضع أحسن المناهج والطرق واختيار أحسن النصوص والتعريفات والتطبيقات لتعلمي اللغة العربية ونحوها، ولا شيء يوفر ذلك إلا بالعودة إلى قانونها الذي يحميها من الانحراف الغير مقبول إذا فمن سيثبت القواعد أم الجمل الغير أصولية؟ وهذا ما تنبه إليه نحاة العربية قديما، فالجمل الأصول تعرف الثبات والجمل الفروع تعرف الانحراف المقبول عن القاعدة مما يتيح للمتكلم مجالا كبيرا للإبداع، عكس ما يراه دعاة التجديد والتيسير والإصلاح كما يحب البعض أن يطلق عليهم؛ فمصطلح الإصلاح نرى فيه تجاسرا عن ما قام به الأوائل؛

فالإصلاح إن مسّ شيئاً من النّحو فقد يمسّ التّعديد لا القاعدة والتّيسير تيسير الصياغة للتّعريف والحدود وهو ما يصطلح عليه اليوم بمصطلح القاعدة وهذا نراه خلطاً في المفاهيم التي يجب على القائمين بالشأن التّعليمي ضبطها وتيسيرها للمتعلّمين، وهذا ما سنحاول توضيحه وتبيانه في بحثنا.

2- النّحو التّوليدي والنّحو العربي

الباحث في النّحو التّوليدي يجده يهتم بوصف قواعد الكفاية اللّغويّة العائدة إلى المتكلّم والتي تختلف عن قواعد الأداء الكلامي الذي يوصف بالمعياريّة عند الوصفين. فهل يكفي الحدس اللّغوي للمتكلّم كي ينتج جملاً سليمة نحويّاً؟ وهي أيضاً تحدّد موضوع دراستها بالإنسان المتكلّم والمستمع السّوي التّابع لبيئة لغويّة متجانسة والذي يعرف جيّداً لغته؛ فهذا التّحديد يشبه إلى حدّ كبير العمل الذي قام عليه النّحو العربي قديماً؛ فالقدامى وضعوا نفس الشّروط اللازمة لكي يؤخذ بكلام المتكلّم كشواهد لغويّة تعتبر هي المرجع، فقد التزموا شروطاً لصياغة قواعدهم تقوم على: كل عربي عاش في زمن ما بين العصر الجاهلي والقرن الرابع الهجري وبالإمكان الوثوق به ولم يتأثر كلامه بالأعاجم، ولم يكن مصاباً بأي مرض عقلي. أليس هذا ما اشترطته المدرسة التّوليديّة التّحويلية فيما يجب أن يكون عليه المتكلّم؟

إذا فالنّحو العربي قد قام على أسس علميّة سليمة، بل نجدهم قد باشروا نقل اللّغة الصّافية والرّاقية والعربيّة في عزّ عطائها فصاحة وبيانا، عكس ما فهم من نقد ابن مضاء للنّحو العربي الذي يرى فيه أنّ المتكلّم هو المبدع وهو من يحدّد الحركة الإعرابيّة المناسبة وليس العامل وفي ذلك يقول: "فللإعراب الضّمة والكسرة فقط وليستا بقيّة من مقطع ولا أثراً لعامل من اللفظ؛ بل هما من عمل المتكلّم ليدلّ بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام."⁽¹⁾

ويرى عمايرة أنّ نصّ ابن مضاء لا يفهم منه أنّ المتكلّم هو العامل حقيقة إذ لا يرفع المتكلّم ولا ينصب ولا يجزم ولا يجزّ من غير قانون أو قيد فيقول: «إنّ المقصود من المتكلّم؛ أي في نيّته ومكنون نفسه وعقله يعرف أنّه يريد معنى

معيناً فينطق بالكلمة التي تؤدّي هذا المعنى، ثمّ يعطيها الحركة المناسبة لها
أخذاً ممّاجاء في أقوال النحاة ذاتهم»⁽²⁾

كما ذكر المهيري رأي بعض النحاة مثل ابن الخشاب، والرّجّاجي والجرجاني
والذين يرون أن الحركات الإعرابية هي التي تبين المعاني الوظيفية من فاعليّة
ومفعوليّة وإضافة وسواها من المعاني النحويّة الأخرى ويصل المهيري إلى أنّ
الكلام في نظر النحاة يتضمّن الوظيفيّة من فاعليّة ومفعوليّة وإضافة وسواها
من المعاني النحويّة الأخرى، ويصل المهيري إلى أنّ الكلام في نظر النحاة يتضمّن
«مستوى أدنى من المعاني تترجم عنه صيغ الكلمات وأبنيّتها، ويعلوه مستوى
فوقى من المعاني تؤدّيه علامات الإعراب وتدل عليه، ولا نبالغ إن قلنا إنّهم قد
تراعى لهم المفهومان الحديثان مفهوم العلاقات الاستبدالية ومفهوم العلاقات
التركيبية»⁽³⁾.

وكذلك نجد في الاعتماد على الحدس اللّغوي الخاص بالمتكلم الذي يتيح -

حسب رأيهم - ملاحظة القضايا اللّغويّة ثم استنباط قواعد اللّغة من خلالها

عدم ضمان ما يعرف بالانحراف اللّغوي فتصبح القاعدة غير ثابتة؛ لأنّ الجمل
غير الأصولية تتباين بالنسبة إلى درجة انحرافها عن قواعد اللّغة.

وقد حكم سيبويه عن بعض الاستعمالات بالقبح وذلك لأنّها خالفت القياس
على لغة العرب ومن ذلك قوله: " لو قلت: كانت زيداً الحمى تأخذ. أو تأخذ

الحمى لم يجز وكان قبيحا"⁽⁴⁾ وهو يرى قبح هذا الاستعمال المفترض من قبيل

أنّ فيه فصلاً بين العامل (كان) ومعموله (الحمى) بأجنبي وهذا مخالفة لنظام

التّضام في التّركيب اللّغوي.⁽⁵⁾ ومن ذلك وصفه لجملة " كي عبد الله يقول"

بأنّها قبيحة؛ لأنّ كي تدخل على الأفعال؛ فالأصل أن يقال: " كي يقول عبد

الله" وهذا انحراف عن القاعدة أي عن كلام العرب.

هذا انحراف بسيط لم يقبله الأوائل، فما بالك بالذي رأى في مثل هذه الجمل

التالية سلامة شكلية نحويّاً وهذا ما يرفضه كل عاقل عارف بلغته ولو معرفة

سطحية.

3 - الانحراف وبعض أمثله.

الانحراف عن الجمل الأصول قد لا يظهر للمتكلم العادي الذي لا يعرف قواعد لغته فالجملتين:

- الرَّجُل جاء إلى المدينة. رجل جاء إلى المدينة.

فالجملتان الثانية غير أصولية وذلك لغياب التعريف (ال) عن الاسم (رجل) حتى وإن كانت درجة انحرافها عن المعنى أقل من الجملة الآتية: - ثمَّ يبحر إلى الدَّعوة تلبيةً للندن التي تلقاها في⁽⁶⁾

ونعود لموضوع الإبداعية التي هي من أسس المدرسة التوليدية فمن مظاهرها أنه بإمكان كلِّ متكلم أن يطيل الجمل إلى طول غير محدود (نظرياً) ويرجعها تشومسكي إلى تلك القدرة التي تمتلكها اللُّغة⁽⁷⁾ وكمثال نقول:

- خرج الأستاذُ

- خرج الأستاذُ بسرعة.

- خرج الأستاذُ بسرعةٍ مفرطةٍ.

طبعاً ويتم هذا مع مراعاة القواعد للسان ما، وهذا يثبت صلاحية القواعد المعيارية.

وما يثبت استنتاجنا أننا نجد تشومسكي يميّز بين نوعين من التوليد نوع متّصل بالملكة، أمّا الثاني فيظهر في التأدية (الكلام)⁽⁸⁾

ويقول تشومسكي في موضع آخر: "إنَّ النَّظريّة النَّحويّة لا بدّ أن تعكس قدرة المتكلّمين باللُّغة" والنَّحو في نظره لا بدّ أن يوَلِّد كلّ الجمل النَّحويّة في اللُّغة أي بإتباع قواعد نحويّة يمكننا تكوين كلّ الجمل الممكنة في اللُّغة.⁽⁹⁾

وهذا في رأينا لن يتحقّق لمتكلم واحد مهما كانت كفاءته اللغوية أو ملكته وخاصة في نحو اللُّغة العربيّة، وذلك يرجع للعدد الهائل من القواعد المستنبطة من اللُّغة، والتي كان للسماع والقياس وعدة أصول أخرى العامل الأكبر في زيادة التّنوع المذهل للتراكيب النَّحويّة اللغوية فالنَّحو واللُّغة كلاهما خادم للآخر، ولو حرصنا كلّ الحرص على تطبيق الجزء اليسير منها لما استطعنا

وبذلك تبقى القواعد مخزونا تراثياً يمكن العودة إليه وقت الحاجة للنهل منه قدر الحاجة كذلك فهو المعين الذي لا ينبض، وهو إن عكس شيئاً فإنما يعكس ذاك الجهد الجبار الذي قام به النحاة الأوائل، وقد أشرت في رسالة الدكتوراه وفي فصل التطبيق إلى ذلك وبالضبط في عنصر: **أصوب لغتي** (في كتاب بسيط هو كتابي في اللغة العربية الموجه للسنة الأولى من التعليم المتوسط) لنقف على مدى الانحراف التحوي الذي أصاب اللغة والكثير يعتقد أنه على صواب؛ فإن كنا نريد لغة بلا قواعد وضوابط ونعتمد التأدية (الكلام)؛ فسيظهر انحراف كبير عن الصواب يصعب تصويبه.

3- 1 أمثلة من الانحراف التحوي الغير مبرر

المثال الأول: (10)

يقولون: "نواياه حسنة" والصواب النيات؛ لأنها جمع نية وفي الحديث النبوي الشريف "إنما الأعمال بالنيات".

ويقولون: "كافة الصحف" والصواب: الصحف كافة؛ لأن "كافة" تعني

جميع أو كل، ولا تقبل كافة الإضافة إلى ما بعدها.

ويقولون: «أسفت له، وأسفت للأمر» والصواب: أسفت عليه أو على الأمر،

وأسفت على الأمر: ندم عليه، والندم يستصحب دائماً حرف الجر (على) لا (اللام).

قال تعالى: ﴿وتولى عنهم وقال يا أسفي على يوسف﴾ (11).

المثال الثاني: أحد وإحدى.

قل: السّفْر إحدى وسائل المتعة.

لا تقل: السّفْر أحد وسائل المتعة.

التحليل: قد ورد هذا اللفظ عدّة مرات في القرآن الكريم، وهو في كلّ منها يُتبع

بمضاف ومن ذلك قوله تعالى: ﴿واذ يعدكم الله إحدى الطائفتين﴾ (12) وقوله

تعالى: ﴿قل هل تربصون بنا إلا إحدى الحسنيين﴾ (13).

وفي كل الشواهد نلاحظ أنّ ما بعد "إحدى" يكون مؤنثاً. وبالمثل نجد أنّه حين يأتي لفظ "أحد" مضافاً يكون ما بعده مذكراً، في نحو قوله تعالى: ﴿يُوَدُّ أَحَدَهُمْ لَوْ يَعْمَرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾⁽¹⁴⁾.

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْفَقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ﴾⁽¹⁵⁾. إلا أنّ كلمة أحد تستخدم للدلالة على كل ما يمكن أن يخاطب، مذكراً أو مؤنثاً، إذا كانت غير مضافة، فنقول: "ليس في الدار أحد" لا امرأة ولا رجل وقد قال تعالى: ﴿يَأْنَسُ النَّبِيُّ لِسِتْنٍ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾⁽¹⁶⁾ ولو كان التركيب - في غير القرآن - بالإضافة لكان لسِتْنٍ كإحدى النساء.

المثال الثالث:

قل: أسهمت في المشروع. ولا تقل: ساهمت في المشروع.

التحليل: الفعل أسهم يعني شارك والفعل ساهم يعني قارع وقد جاء في القرآن بهذا المعنى ﴿فَسَاهِمٌ فَكَانَ مِنَ الْمَدْحُضِينَ﴾⁽¹⁷⁾ وفي المصادر القديمة للغة نجد: السَّهْمُ النَّصِيبُ وَالْجَمْعُ أَسْهُمٌ وَسَاهِمٌ وَسَهْمَانٌ بِالضَّمِّ وَأَسْهَمْتُ لَهُ بِالْأَلْفِ أَعْطَيْتَهُ سَهْمًا وَسَاهَمْتُهُ مَسَاهِمَةً بِمَعْنَى قَارَعْتُهُ مَقَارَعَةً. ولكن المعاجم الحديثة تثبت غير ذلك إذ جاء في المعجم الوسيط أسهم بينهم: أقرع — وله أعطاه سهما أو أكثر، و— في الشيء اشترك فيه، و— الشيء جعله سهما سهما.⁽¹⁸⁾

كما يرى أصحاب نظرية تحليل الأخطاء: أنّه عن طريق تحليل الأخطاء فقط نستطيع أن نتعرّف على حقيقة المشكلات التي تواجه الدارسين أثناء تعلّمهم للغة. ومن نسبة ورود الخطأ نستطيع أن نتعرّف على مدى صعوبة المشكلات أو سهولتها.⁽¹⁹⁾

ونجد أنّ اللّغويين العرب القدامى قد تناولوا الأخطاء الشّفوية خاصّة والكتابية عامّة، بشيء من البحث والدراسة والتّفصيل. وكانوا رواد هذا الميدان منذ القرن الثاني للهجرة، وأوّل كتاب ظهر في هذا المجال هو كتاب "ما تلحن فيه العامة" للكسائي (ت189هـ)⁽²⁰⁾ ويعد هذا الكتاب باكورة الأعمال اللّغوية

التطبيقيّة في اللّغة العربيّة لا كما تذكر آل خليفة من أنّ ابن قتيبة (ت 276هـ) هو أقدم من ألف في هذا المجال⁽²¹⁾ ثم توالى بعده الكتب تُفصّل في الموضوع بشكل دقيق، لما يقع فيه الناس من أخطاء، ثم إنّ المصطلحات التي استعملها اللّغويون العرب القدامى في عناوين مؤلفاتهم للدلالة على الأخطاء كثيرة جداً؛ مثل: التّصحيح، والتّحريف، والرّطانة، والغلط، والسّهو، وزلة اللّسان والهفوة، وعثرات الأقاليم، والأوهام، واللّحن، والهنة، وسقطات العلماء، إلخ.

وعلى الرّغم من أنّ اللّغويين العرب لم يستعملوا كلمة "خطأ" في عناوين كتبهم إلّا أنّهم استعملوها في وصف الخطأ؛ نحو: "قد أريت فلاناً موضع زيد"، بغير واو. ولا يقال أويت، فإنّه خطأ.⁽²²⁾

وقد نجد أنّ القاعدة الأصوليّة تراعي إلى جانب الاهتمام بالشكل اهتمامها بالمعنى النّحوي؛ لأنّ السّيادة داخل التّركيب اللّغوي للمعنى النّحوي؛ ولأنّ النّص بُني من أجله؛ فالنّص بُني لإفادة السّامع أو القارئ بمعاني النّحو؛ أمّا المعاني المعجميّة لمفردات النّص، فالسّامع أو القارئ يفترض أن يكون على علم بها قبل السّماع أو القراءة، ويُعبّر الجرجاني عن هذه الفكرة بقوله: "اعلم هاهنا أصلاً أنت ترى النّاس فيه صورة من يعرف من جانب وينكر من آخر وهو أنّ الألفاظ التي هي أوضاع اللّغة لم تُوضع لتُعرف معانيها في أنفسها ولكن لأنّ بعضها إلى بعض، فيعرف فيما بينها فوائدها وهذا علم شريف وأصل عظيم"⁽²³⁾ والفوائد التي تعرف فيما بين الألفاظ حين تُضمّ إلى بعضها هي معاني النّحو؛ لأنّها وليدة التّركيب، وفي هذا يقول ابن خلدون مُتحدّثاً عن أهميّة النّحو، والذي يتحصّل أنّ الأهمّ المقدم منها هو النّحو إذ به يتبيّن أصول المقاصد بالدلالة، فيعرف الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر، ولولاه لجهل أصل الإفادة.⁽²⁴⁾

4 - ماذا نيسّر في النّحو؟

حقيقة هذا السؤال أرقّ الكثير وأثار الكثير من الجدل وقد وجدت إجابة مقنعة عند قراءتي لبحث الدكتور حسن خميس الملخ من خلال كتابه التّفكير العلمي في النّحو العربي عن بعض هذه التّساؤلات فهو يفرّق بين القاعدة والتّقييد؛

فيرى القاعدة أنّها ثابتة تستند إلى وصف الواقع الثابت من الاستعمال اللغوي الصّحيح الذي ارتضاه العرب وعلماء العربيّة في عصر الاستقراء والاحتجاج⁽²⁵⁾ والتّعيد وسيلة إنتاج القاعدة، ومنهج دراستها وتفسيرها، وهو بهذا المعنى الجزء المتغيّر من النّحو، هذا التّفريق يجعلنا نجيب على كلّ دعوة للتّيسير أن يمسّ تيسيرها ذا الجانب المتغيّر فيالنّحو وهو التّعيد لا الجانب الثّابت فيه وهو القاعدة.

ولعلّ هذا المفهوم للقاعدة والتّعيد هو الذي دفع الأستاذ تمام حسان إلى قوله "ولقد اتّجهت نفسي إلى دراسة المعيارية والوصفيّة حين رأيت النّاس في معظمهم يشكون داءً في النّحو العربي لا يستطيعون تشخيصه، فإذا أرادوا تشخيص هذا الداء انصرفوا دون قصد إلى سرد أغراضه، فتكلّموا في جزئيات النّحو، لا في صلب المنهج، وشتان بين من ينقد أجزاء المادة وبين من يريد علاج الفلسفة التي قامت عليها دراستها؛ لهذا فكرت في أمر الدّراسات العربيّة القديمة من حيث المنهج لا من حيث التّفصيل، وجلت تفكيري في أمرها مستضيئاً بمناهج الدّراسات اللّغويّة الحديثة، فاستطعت أن أحدّد لنفسي موطن الداء وحاولت جهد الطّاقة أن أشخصه، أملاً أن يسهل علاجه بعد ذلك على من يريدون هذا العلاج"⁽²⁶⁾

وقبل ذلك يقول في مقدّمته لكتاب اللّغة المعيارية والوصفيّة: "إنّ تناولي لفكرة الاستقراء لم يتعارض مع اعترافي بما قام به نحاة العرب من الاستنباط (يعني القاعدة) عند ما جرّدوا من المادة التي تمّ استقراؤها فكرة أصل الوضع، وأصل القياس، وأصل الاشتقاق، والعدول والرّد، وكان ذلك مبني على أسس موضوعية أيضاً؛ لا على العلامات التي تصلح في مجال الفلسفة والنّظريات المجرّدة"⁽²⁷⁾.

كما يرى أنّ هناك فارقاً بين النّظرية وبين الحقيقة العلميّة، من حيث كون النّظرية اجتهاداً مصدره الحدس، وكون الحقيقة أمراً قائماً على الملاحظة والاستقراء، وهذا ما تمّ للنّحو العربي عند وضعه حتّى وإن كان بعض المشتغلين، كما يقول الدكتور تمام حسان: "قد اعترضوا على الاعتداد

بالاستقراء والمنهج العلمي مع رفض التفسير، وقد تحصّن هؤلاء الدارسون بما جاء به تشو مسكي من الاعتداد بالتفسير في منهجه التوليدي، ويرى أنّ عمل تشومسكي ما كان له أن يتمّ لولا اعتماده على ما سبقه من الاستقراء.⁽²⁸⁾ الذي تلقاه وانتفع بنتائجه من بلومفليد وهاريس (أستاذه المباشر) فالاستقراء قام عملياً في نظرية تشو مسكي من هذه الناحية إذ بنى رأيه على استقراء غيره ثم قام بعقد هذا الاستقراء.

وهذا ما تمّ بالضبط مع نشأة النحو، فبعد استقراء كلام العرب من مصادر متنوعة (نص قرآني، كلام العرب نثراً وشعراً...) وبعد الملاحظة والتفسير خرجت القاعدة الثابتة من رحم الشواهد، والتي بدورها خرجت من أنقى البيئات العربية الناطقة بها.

وأنا أقرأ في كتب النحاة الأوائل لفت انتباهي أنّ بعض الظواهر النحوية التي تخرج عن القاعدة أو أنّها لا تطرد مع مثيلاتها أو ما يشبهها قد يلجأ فيها النحاة إلى التبرير والتقدير. وأنا هنا لست أبرر عملهم هذا الذي رأى فيه الكثير من علماء اللغة المعاصرين أنّه أثقل الدرس النحوي مما نتج عنه نفورا عند الطلبة.

لقد كان من بين النحاة قراء أمثال الكسائي وغيره يقدّسون آياته وتراكيبه النحوية حتّى وإن جاءت مخالفة للقاعدة التي وضعوها، فيحاولون إيجاد مبرر أو تأويل أو تعليل لما حدث فقط وليس من صناعتهم كما قيل، بل أملت عليهم الضرورة العلمية التي توجب انسجام القواعد واطرادها حتّى يسهل حفظها وتعلّمها؛ فمثلاً في قول الله تعالى: ﴿من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها﴾^(ب) فجاء العدد (عشر) خالياً من التاء مع أنّ المعدود (أمثال) مذكّر؛ لأنّها جمع (مثل) وإذا كان المعدود جمعاً نُظر إلى مفرده ومقتضى ما أصل من القواعد أن يقال عشرة أمثالها؛ فالجواب عن ذلك: إنّ المعدود ليس هو الأمثال كما توهمت بل المعدود هو الحسنات، والمثال صفة لها؛ وكأنّه قيل: فله عشر حسنات أمثالها فاستقامت القاعدة التي أصلها النحاة^(ج) وهذا إن دلّ على شيء؛ فإنّه يدلّ على أنّ النحاة عند ما قاموا بتقعيد الظواهر النحوية وقع نظرهم على ما هو مطرد لأنّه هو الذي يظهر

أولاً جلياً، ثم تظهر بعد التأمّل الجيد تراكيب قد خرجت عن القاعدة وما خروجها إلاّ لحذف قد وقع كما رأينا في المثال السّابق، وهذا يثبت ثبات القاعدة وانحراف الجمل الغير أصوليّة التي أظهرها النّحو.

وقد نجد تراكيب لا يتّضح المعنى فيها إلاّ بالإعراب؛ على سبيل المثال يقول المولى عزّوجلّ: ﴿واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه﴾^(نغ تر) فالفعل صبر: لازم، يكتفي بفاعله؛ ولكنّه في الآية عمل في اسم بعده النّصب فتعيّن أنّ الفعل (اصبر) هنا بمعنى (احبس) وكذلك في قوله تعالى: ﴿أذهبوا بقميصي هذا فألقوه على وجه أبي يأت بصيراً﴾^(بر تر) هنا (يأت) بمعنى: صار.

5 - خاتمة

وختاماً نقول لدعاة الإصلاح والتّيسير: لماذا لم يبلغ ابن مضاء العلل الأول؟ لأنّها القاعدة الثّابتة بالاستقراء الصّحيح لكلام العرب وقد أقرّ بذلك بقوله: "ولأنّها وحدها كافية لتحصل لنا المعرفة بالنّطق بكلام العرب المدرك منّا بالنّظر، والعلل الثّواني هي المستغنى عنها في ذلك."^(تر تر)

وقد خرج البحث بنتائج أراها تخدم العمليّة التّعليميّة وهي:

- الخروج أو الانحراف عن الجمل الأصول مقبول إذا لم يفسد قاعدة ولا معنى.
- التّغيير والتّيسير في النّحو العربي يمس التّقييد لا القاعدة.
- في النّحو العربي ماهو وصفي وهي التي تدرّس، أمّا ما منهجه غير وصفي أو هو معياري فنتركه للباحثين والمتخصّصين فهم أهل لذلك، وهذا شغلهم وإنّ بحث الأوائل في العلل الثّواني والثّوالت والرّوابع - إن وجدت - فهذا من حقّهم ولم يرغموا أحدا على تعلّمه؛ فلماذا نجحفهم حقّهم في البحث عن العلل والحكمة والمقصد في كلّ ظاهرة نحويّة؟ وإذا كان كلّ علم فيه فلسفة ومنطق غير مرغوب فيه، ولا طائل من ورائه فلماذا ندرّس الفلسفة والمنطق لأبنائنا؟ أم أنّهم استكثروا على نحاة العرب سبّهم لأكثر ما ظنّوا أنّهم اكتشفوها.

والله نسال التوفيق والسداد وأن يبارك هذا العمل ليحقق النفع لقارئيه
فالعلم ما نفع.

التهميش:

- (1) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو (1413 - 1992) ص50.
- (2) خليل أحمد عمارة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي (1985م) ص73-74.
- (3) عبدالقادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي (1993) دار الغرب الإسلامي ص58.
- (4) سيوييه، الكتاب (1988م) دار الكتب العلمية، 1/70.
- (5) محمد حسن المصاورة، الاستعمال اللغوي القبيح، دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند سيوييه، مجلة العلوم الانسانية العدد 25/2015 قسم اللغة العربية جامعة مؤتة.
- (6) ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (1982) ص10.
- (7) محي الدين محسب، انفتاح النسق اللساني، دار فرحة للنشر والتوزيع (2003) ص16.
- (8) ينظر: N. Ruvet, intraduction a lagrammaire générative librairie paris 1967, p51
نقلا عن يوسف بن حميدي، محاضرات في المدارس اللسانية، ص40.
- (9) أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، (2005م) ديوان المطبوعات الجامعية ص206.
- (10) فهد خليل زايد، الأخطاء الشائعة النحوية والصرفية والإملائية (2006م) دار اليازوري العلمية ص46.
- (11) سورة يوسف آية 84.
- (12) الأنفال آية 7.
- (13) الأنفال آية 52.
- (14) البقرة 96.
- (15) المنافقون آية 10.
- (16) الأحزاب 32.
- (17) الصافات 141.

- (18) فهد خليل زايد، الأخطاء الشائعة النحوية والصرفية والإملائية (2006م) دار اليازوري العلمية ص44.
- (19) إسماعيل صني ومحمود الأمين (1982) التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء، ص: هـ.
- (20) الكسائي، ما تلحن فيه العامة، تح: رمضان عبد التواب 1982م ص14.
- (21) فاطمة إبراهيم، التصحيف والتحريف دراسة في التغير الدلالي (2005) ص14.
- (22) المصدر السابق، ص103.
- (23) الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، (1402 / 1981) ص 415.
- (24) ابن خلدون، المقدمة، الدار التونسية للنشر، (1984) 712/2.
- (25) حسن خميس الملح، التفكير العلمي في النحو العربي (الاستقراء، التحليل، التفسير) دار الشروق (2002م)، ص12.
- (26) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، الدار البيضاء (1980م) ص10.
- (27) المرجع السابق، ص10.
- (28) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، الدار البيضاء (1980م)، ص11.
- (29) الأنعام، آية 160.
- (30) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع 2004م، ص308.
- (31) الكهف، آية 28.
- (32) يوسف، آية 93.
- (33) ابن مضاء القرطبي، كتاب الرد على النحاة (1399/1979) دار الاعتصام، ص131.

المصادر والمراجع:

- ابن مضاء القرطبي، الردّ على النّحاة (1399/1979) تح: محمد إبراهيم البنّا، ط1، دار الاعتصام، مصر.
- إبراهيم مصطفى، (1413 -1992) إحياء النّحو، مصر، 228 صفحة.
- ابن خلدون، المقدمة (1984 م)، الدّار التّونسية للنّشر، 712/2.
- أحمد مومن، اللّسانيات النّشأة والتّطور، ط2 (2005م) ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.
- إسماعيل صني ومحمود الأمين (1982م) التّقابل اللّغوي وتحليل الأخطاء، الرياض، جامعة الملك سعود، ص: ه.
- الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، وقف على تصحيح طبعة وعلّق على حواشيه السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة بيروت، لبنان، 1402 / 1981.
- الكسائي، ما تلحن فيه العامة، أبو الحسن علي بن حمزة، تحقيق: رمضان عبد التّواب الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي بالقاهرة 1982م.
- تمام حسان، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، دار الثقافة، الدّار البيضاء، ط1، 1980م.
- حسن خميس الملح، التّفكير العلمي في النّحو العربي (الاستقراء، التّحليل، التّفسير) دار الشروق 2002م.
- خليل أحمد عمارة (1985م) العامل النّحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التّحليل اللّغوي، دار ثروت للنشر والتوزيع جدّه.
- سيبويه الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط3، 1988م.
- عبدالقادر المهيري، (1993م)، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي بيروت.
- فهد خليل زايد، الأخطاء الشائعة النحوية والصرفية والإملائية، (2006م) دار اليازوري العلميّة الأردن، مجلد1.
- محمد محي الدين عبد الحميد، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدّي لابن هشام، دار الطلائع ط2 عام 2004م.
- محي الدين محاسب، انفتاح النّسق اللّساني: دراسة في التّداخل الاختصاصي، دار فرحة للنشر والتّوزيع، لبنان ط1، 2003م.
- ميشال زكريا، الأسنوية التوليدية والتّحويلية وقواعد اللّغة العربيّة (الجملة البسيطة) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1982.

المجّلات:

- فاطمة إبراهيم، التّصحيح والتّحريف دراسة في التّغير الدلالي، آل خليفة، دولة الكويت، تحويليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الرسالة 233، حولية 26.
 - محمد حسن المصاورة (2015م) الاستعمال اللّغوي القبيح، دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند سيوييه مجلة العلوم الإنسانيّة، قسم اللغة العربيّة جامعة مؤتة. العدد 25.
 - نقلا عن يوسف بن حميدي، محاضرات في المدراس اللّسانيّة.
- N. Ruvet, intraduction a la grammaire générative, librairie paris, 1967